الأشباه، بحيث لا يكون في هذه التسمية «الأشباه والنظائر» جزء يشير إلى المعاني أو الدلالات.

ربما يكون الأمر هكذا، ولا دليل لدينا على صحته أو انتفائها!

وفيما عدا كتاب مقاتل، وجدنا أسماء المؤلفات في هذا الموضوع تتباين، إذ يسمي يحيى بن سلام (ت ٢٠٠هـ) كتابه «التصاريف» فيما اشتبهت أسماؤه واختلفت معانيه. والتسمية تدل على أن الاشتباه في الأسماء (الألفاظ) والاختلاف في المعاني.

والتصريف في اللغة التحريك، فلعله قصد التصريف في معنى ما اشتبهت أسماؤه. فاسم هذا الكتاب إذن يُبرز العناية بالألفاظ والمعاني على السواء مع اسم «الوجوه والنظائر». وفيه كذلك تعريف بموضوع البحث.

أما كتاب الحكيم الترمذي (ت ٢٥٨ هـ) فاسمه «تحصيل نظائر القرآن» يتناسب أيضًا مع قضيته، إذ يردّ على القائل بوجود الوجوه والنظائر، بأن محصلة كل الوجوه معنى واحد، تصرَّف تصرفًا بسيطا في السياق، لكنه لم يخرجه عن حاصل معناه الأصلي، وقد حاول الإحاطة بكل الوجوه المذكورة ليرجعها دائمًا إلى الأصل الواحد، ولذلك كان تجاهله لفظ «الوجوه» في اسم كتابه متناسبًا جدا مع إنكاره وجودها!

ومعاصراً له كان كتاب المبرد «ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد» يعفينا اسمه من الاشتجار حول دلالة اصطلاحين أو لفظين أيهما للألفاظ وأيهما للمعاني.

ومن بعده كان اصطلاح «الوجوه والنظائر» قد راج وثبت ـ على ما يبدو ـ إذ تتابعت المؤلفات بعد القرن الثالث حاملة هذا الاسم، حتى وصلنا في كتب المتأخرين مصطلحًا مشكلاً، حول قضية بسيطة من قضايا «علوم القرآن».

وهكذا، لم يكن البحث في وجوه الألفاظ القرآنية، إلاّ جزءاً من عملية بحث هائلة، دارت حول الدلالة القرآنية كاملة ومجزّأة، شاركت فيها مؤلفات كثيرة، ذات توجّهات مختلفة، عنيت كلها بإزالة كل التباس أو غموض قد يعتري فهم دلالات القرآن، متخذة دراسة لغة النص، أداة أساسية لها، وهو ما أدّى إلى نمو الدراسة اللغوية، ونشأة المباحث اللغوية العديدة التي عرفت في العصور المتأخرة بفقه اللغة العربية وعلمها، كان بحث التعدد الدلالي في الألفاظ واحدًا منها.